

لِرَحْمَةِ اللَّهِ الرَّحِيمِ
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
كُلُّ حَمْدٍ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

لِمَنِ اتَّهَا بِهِ شَرْفَهُ وَجَهٌ وَظَاهِرٌ فِي هُنْدَهٖ لِشَهِيدِهِ

(٨٠)

شِرْجُح

الْقِرْضَانِ الْمَبْلَغُ

نَظْمُ

الْقَوْاعِدِ الْأَبْيَحُ

مَنْقُولٌ مِنَ السَّجِيلِ الصَّوْتِيِّ لِشَيْخِ الْكُثُورِ
صَاحِبِ بَزْعِ اللَّهِ دَبْنِ خَمْدَى الْعَصَيْمِيِّ
غَفَرَ اللَّهُ لَهُ وَلَوَالِهِ وَلِتَائِيْهِ وَلِمُنْأِيْهِ

النسخة الأولى

شِرْجُون
القِصَرُ الْمِيَادِينُ
نَظَمَ
الْقَوْاعِدُ الْأَعْدَى

شِرْحُ

الْقِرْصَرِ الْمَبَارِكِ

نَظْمُ

الْقَوْلُ الْمَعْلُوقُ

مَنْقُولُ مَنْ لَسْبِيلِ الصَّرْوَى لِابْنِ الْكَوْرِ
صَالِحُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَمْدَى الْعَصَمِيِّ
غَفَرَ اللَّهُ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ وَلِتَأْيِيْدِهِ وَلِهُمْ مِنْ

النُّسُخَةِ الْأُولَى

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

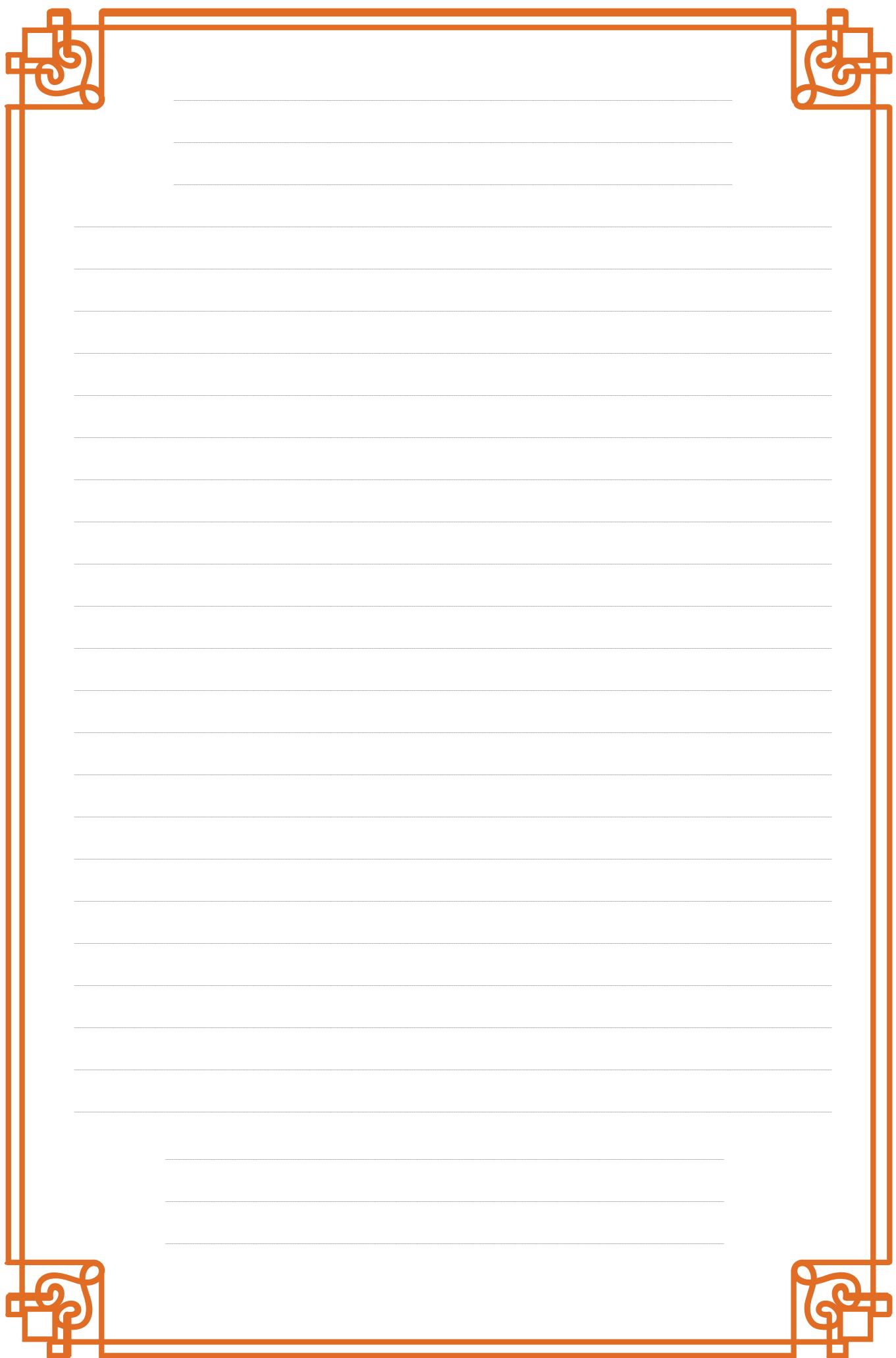
للإعلام بالأخطاء الطبعية والاستدراكات والاقتراحات؛

يرجى المراسلة على البريد التالي: Abdellahdj24@gmail.com

الحمد لله الذي جَعَل مُهَمَّات الدِّيَانَة فِي جُمْلٍ، وَالصَّلَاة وَالسَّلَام عَلَى عَبْدِه
وَرَسُولِه مُحَمَّدٌ الْمَبْعُوثُ قُدوَّةُ الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ، وَعَلَى آلِه وَصَاحِبِه وَمَنْ دِينَه حَمْلٌ.

أَمَّا بَعْدُ:

فَهَذَا شَرْحُ (الكتاب الحادي عشر) مِنْ بَرَنَامِجِ (جُمْلُ الْعِلْمِ) فِي (سِنْتِهِ
الثَّانِيَةِ)؛ أَرْبَعٍ وَثَلَاثِينَ بَعْدَ الْأَرْبَعِمَائِةِ وَالْأَلْفِ، بِدُولَتِهِ الثَّانِيَةِ دُولَةِ (قَطْر)، وَهُوَ كِتَابٌ
«القرِيسِ الْمُبْدِعُ نَظَمَ الْقَوَاعِدَ الْأَرْبَعَ»، لِمُعِيدِ الْبَرَنَامِجِ صَالِحِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَمْدٍ
الْعَصِيمِيِّ.



قال المصنف وفقاً لـ:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى الْإِسْلَامِ
 وَالسُّنْنَةِ الْغَرَاءِ وَالْإِنْعَامِ
 أَحْمَدُهُ سُبْحَانَهُ لَمَّا هَدَى
 لِمَهِيَّجِ التَّوْحِيدِ دَرْبَ السُّعْدَى
 هَادِيهِمْ فِيهِ هُوَ الْمُخْتَارُ
 مُحَمَّدُ رَسُولُنَا الْخَيْرُ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ
 وَسَلَّمُوا مَا دَارَتِ الْأَفْلَاكُ
 وَآلِهِ وَصَاحِبِهِ الْهُدَى
 مَنْ أَخْرَزُوا الطَّرِيقَ لِلنَّجَاةِ
 وَبَعْدُهَا تُحْفَةٌ حَبَّرَتُهَا
 بِأَبْدَاعِ الْأَلْفَاظِ مَا طَوَّلَتُهَا
 مُرجِّزاً مَا حَرَرَ الْإِمَامُ
 مُحَمَّدُ أَخْيَرِ الْإِسْلَامِ
 فِي أَصْقَعِ قَدْأَنَّتْ بِالشَّرِكِ
 حَتَّىٰ غَدَتْ حَرَيَّةٌ بِالثَّرِكِ

سُمِّيَ لَهُ لَاخَ الْقَرِيرِيُّضُ الْمُبَدَّعُ
فِي دُرُّهِ تُجْنِلَ قَوَاعِدُ أَرْبَعٍ
مُلْتَزِمًا فِيهَا اتِّبَاعُ الْأَصْلِ
رَجَاءً نَفْعِهَا يَوْمَ الْفَضْلِ



قال الشارح وفق الله:

ابتدأ المصنف - وفقه الله - أرجوزته اللطيفة المسمّاة «القرير المبدع» بحمد الله على نعم جليلة؛ رأسها: الإسلام، ولزوم السنة؛ فإن هاتين النعمتين أجمل النعم المنسدة إلى العبد.

وإلى ذلك أشار أبو عمرو الداني في «منبهته»؛ إذ قال:

أَيَارَبِّي لَكَ الْمِنَّةُ عَلَى الإِسْلَامِ وَالسُّنْنَةِ
هُمَا وَاللهِ بُرْهَانَا نَانِ أَنَّى نَذْخُلَ الْجَنَّةَ

ثم ذكر بعد هاتين النعمتين اسم (الإنعام) الدال على العموم، فأفراد نعمة الله عزوجل لا تنحصر؛ كما قال تعالى: ﴿وَإِنْ تَعْدُوا نِعْمَةَ اللهِ لَا تُخْصُوهَا﴾ [النحل: ١٨].

وأعظم النعم: النعمة التي يصلح بها حال الإنسان في قلبه وروحه؛ وهي نعمة الإسلام واتباع سنة النبي صلى الله عليه وسلم.

ثم كان أَخْصُ حَمْدِهُ هُوَ أَوْلَى مَا يُحْمَدُ الله عزوجل عليه؛ وهو حمد العبد ربّه على

هداية الله عَزَّوجَلَّ له لطريق (الْتَّوْحِيدِ)؛ الذي هو (دَرْبُ السُّعَادَاءِ)؛ كما ثبت في «الصَّحِيفَةِ» من حديث أبي هريرة رضيَ اللهُ عنْهُ أَنَّه قال للنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَنْ أَسْعَدُ النَّاسَ بِشَفَاعَتِكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ فَقَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ خَالِصًا مِنْ قَلْبِهِ.

فَ(دَرْبُ السُّعَادَاءِ) هو تَوْحِيدُ اللهِ عَزَّوجَلَّ.

وَكَيْفَ لَا يَكُونُ كَذَلِكَ وَ(هَادِيهِمْ فِيهِ هُوَ الْمُخْتَارُ) صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ كَمَا قَالَ النَّاظِمُ:

(هَادِيهِمْ فِيهِ هُوَ الْمُخْتَارُ)

مُحَمَّدُ رَسُولُنَا الْخِيَارُ

وَ(الْخِيَارُ؛ أي العَدْلِ؛ فَ(الْخِيَارُ): اسْمُ للْعَدْلِ.

وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْدَلُ الْخَلْقِ، كَمَا أَنَّ أُمَّتَهُ أَعْدَلُ الْأُمَّمِ؛ قَالَ اللهُ عَزَّوجَلَّ:

﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطَا﴾ [البقرة: ١٤٣]؛ أي عُدُولًا لِـخِيَارًا.

فَالْعِدْلَةُ التَّامَّةُ: لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَا مُّؤْمِنٍ مِنْ بَعْدِهِ.

ثُمَّ ذَكَرَ رَحْمَةُ اللهِ تَعَالَى فِي تَعْظِيمِ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَوْلَهُ:

(صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ وَالْأَمْلَاكُ

وَسَلَّمُوا مَا دَارَتِ الْأَفْلَاكُ)

يعني أَفْلَاكَ النُّجُومِ فِي السَّمَاءِ.

وَهَذَا تَعْظِيمُ لِلصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَيْهِ مِنْ جَهَةِ الْكَيْفِيَّةِ، لَا مِنْ جَهَةِ الْكَمِيَّةِ؛ فَلَوْ قَالَ أَحَدُهُ: (صَلَّى اللهُ عَلَى مُحَمَّدٍ عَدْدُ الْأَفْلَاكِ) كَانَتِ الصَّلَاةُ الْوَاقِعَةُ مِنْهُ (وَاحِدَةً)، وَلَكِنَّهَا صَلَاةٌ مُعَظَّمَةٌ كَيْفًا.

فَتَكَرَّرَ الصَّلَاةُ فِي عَدَدِهَا باعتبار ما يكون معدوداً جارياً على اللسان منها.

فإذا قال: (صَلَّى اللهُ عَلَى مُحَمَّدٍ، صَلَّى اللهُ عَلَى مُحَمَّدٍ)؛ فإنَّه يكون صَلَّى عَلَيْهِ صَلَاتَيْنِ، وَكُلُّ صَلَاةٍ باعتبار ما يَحْتَفِظُ بِهَا مِن التَّعْظِيمِ وَالْإِجَالَ بِمَا يُذَكَّرُ فِيهَا؛ كَنْحُوا المذكور في قوله: (مَا دَارَتِ الْأَفْلَاكُ).

ثُمَّ أَتَّبَعَ الصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ عَلَيْهِ بِالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى (آلِهِ وَصَحْبِهِ)، مُعَلِّلاً ذَلِك بِقوله: (مَنْ أَخْرَزُوا الْطَّرِيقَ لِلنَّجَاةِ)؛ أي الَّذِينَ أَدْرَكُوا وَنَالُوا طَرِيقَ النَّجَاةِ وَوَقَفُوا عَلَيْهَا.

ثُمَّ ذَكَرَ النَّاظِمُ بَعْدَ حَمْدِ اللهِ وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَنَّ هَذِهِ الْمَنْظُومَةَ تُحْفَةٌ مُحَبَّرٌ؛ فَقَالَ: (وَبَعْدَ هَذَا تُحْفَةٌ حَبَرٌ)؛ أي زَيَّتُهَا. فَ(التَّحْبِيرُ) هُوَ التَّزِينُ.

وَالْتَّزِينُ وَاقِعٌ (بِأَبْدَاعِ الْأَلْفَاظِ) الْمُسْتَخَبِيَّ الْمُنَاسِبِيَّ لِلْمَقَامِ دُونَ تَطْوِيلٍ.

فَإِنَّ حَقِيقَةَ الْبَلَاغَةِ: الْبَيَانُ عَنِ الْمَرَادِ بِأَوْجَزِ عَبَارَةٍ؛ فَالاختصارُ مِنَ مَحَاسِنِ الْمَقَاصِدِ فِي الْكَلَامِ، وَلَا سِيَّماً فِي التَّعْلِيمِ.

وَلَهُذَا كَانَ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ اخْتِصَارًا، وَكَانَتْ سُنَّةُ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اخْتِصَارًا؛ فَإِنَّ الْقُرْآنَ مُسْتَكْطِمٌ فِي أَرْبَعَ عَشْرَةَ سُورَةً بَعْدِ الْمَائَةِ، وَاللهُ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَمْلأَ هَذَا الْمَكَانُ كُلَّهُ مِنَ السُّورِ الْمُنْزَلَةِ فِي الْكِتَابِ، لَكِنْ جِيءُ بِهَا جَمِيعًا لِلْمَقَاصِدِ وَإِصَالًا لِلْكُلُّيَّاتِ.

وَكَذَلِكَ كَانَتْ سُسْتَهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فَكَانَ يَجْمِعُ الْمَعْنَى الْجَلِيلَ فِي الْكَلَامِ الْقَلِيلِ.

وَهَذِهِ الْمَنْظُومَةُ - الْمَوْضِوْعَةُ عَلَى وَجْهِ الإِيجَازِ - جَعَلَهَا مُصَنَّفَهَا عَلَى بَحْرِ الرَّاجِزِ؛

كما قال:

(مُرَجِّزًا مَا حَرَرَ الْإِمَامُ)

مُحَمَّدُ أَخْيَى بْنِ إِسْلَامٍ

أَيْ ناظِمًا مقاصِدَ هذَا الْكِتَابِ عَلَى بَحْرِ الرَّاجِزِ.

وَالرَّاجِزُ: بَحْرٌ مِنْ بَحُورِ الشِّعْرِ، أَجْزَاؤُهُ: (مُسْتَفْعِلُونَ) سِتَّ مَرَّاتٍ؛ كَمَا قَالَ أَحْمَدُ

الْهَاشَمِيُّ:

وَالرَّاجِزُ الْبَادِي لَنَا سَانَاؤُهُ (مُسْتَفْعِلُونَ) سِتَّاً تُرَى أَجْزَاؤُهُ

وَالْمُرَجَّزُ فِي هَذِهِ الْمُنْظُومَةِ: هُوَ كِتَابٌ لَطِيفٌ لِلْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَابِ بْنِ سُلَيْمَانَ التَّمِيمِيِّ رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى؛ الَّذِي أَحْيَا اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ بِهِ الْإِسْلَامَ وَالسُّنْنَةَ فِي بَلَادِ كَانَتْ مُلِيَّةً بِالشُّرُكِ؛ (حَقِيقَةً غَدَثٌ حَرِيَّةً) يَعْنِي حَقِيقَةً (بِالْتَّرْكِ)؛ وَذَلِكَ بِالْهِجْرَةِ مِنْهَا.

فَكَانَتْ أَحْوَالُ النَّاسِ فِيهَا عَلَى مَا ذَكَرَهُ حَفِيدُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَسْنٍ فِي «الْمَقَامَاتِ»، وَابْنُ حَفِيدِهِ عَبْدُ اللَّطِيفِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ مِنْ أَحْوَالِ النَّاسِ فِي وَقْوَاعِهِمْ فِي الشُّرُكِ وَالْبِدَعِ وَالضَّلَالَاتِ.

فِجَاءَ رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى بِإِحْيَاءِ - أَيْ بِيَعْثِ وَإِنْعَاشِ - الدِّينِ الَّذِي بُعِثَّ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

- وَ(الْإِحْيَاءُ لِلَّدِينِ): يُضَافُ إِلَى غَيْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَوَرَدَتْ فِيهِ أَحَادِيثُ.

- أَمَّا (وَضْعُ الدِّينِ) - بِالْبَلَاغِ عَنِ اللَّهِ - فَهَذَا لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَحْدَهُ.

وَالْكِتَابُ الَّذِي رَأَمَ نَظْمَهُ مِنْ تَأْلِيفِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَابِ: هُوَ كِتَابٌ

«القواعد الأربع»؛ كما قال:

(سُمِّيَ لَهُ لَا حَالَ قَرِيرٌ مُبْدَعٌ)

(فِي دُرُّهِ تُجْنِلَ قَوَاعِدُ أَرْبَعٍ)

فهو عمَدَ إلى نَظَم رسالتة «القواعد الأربع».

ثمَّ قال: (مُلْتَزِمًا فِيهَا اتِّبَاعَ الْأَصْلِ)؛ أي مُتَابِعًا فيها ما ذَكَرَهُ المُصَنَّفُ؛ (رَجَاءَ نَفْعِهَا بِيَوْمِ الْفَصْلِ)؛ أي رجاء حصول النَّفع بِهذا النَّظَم في يوم القيمة.

وُسُمِّيَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ (يَوْمَ الْفَصْلِ)؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يُفصِّلُ فِيهِ بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْكَافِرِينَ؛ فَيُكَوِّنُ مُتَهَى الْمُؤْمِنِينَ إِلَى الْجَنَّةِ، وَيُكَوِّنُ مُتَهَى الْكَافِرِينَ إِلَى النَّارِ.

وَأَهْلُ الْعِلْمِ إِنَّمَا صَنَفُوا الْمُصَنَّفَاتِ ابْتِغَاءَ الْأَجْرِ وَالْمَثُوبَةِ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ؛ فَإِنَّهُمْ لَا يُرِيدُونَ بِذَلِكَ الذِّكْرَ وَالشُّكْرَ مِنَ النَّاسِ، وَإِنَّمَا يُرِيدُونَ التَّقْرُبَ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ بِمَا يَدْلُلُونَهُمْ عَلَيْهِ مِنَ الْعِلْمِ النَّافِعِ الْمُوَصِّلِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.



قال المصنف وقت الله:

فصل

وَمِلَّةُ التَّوْحِيدِ نَصَّا تُنَسِّبُ
 إِلَى الْحَلِيلِ جَدَنَا وَتُغْرِبُ
 أَنْ تَلْزَمَ الْإِفْرَادَ بِالثَّمَجِيدِ
 لِلَّهِ رَبِّ الْعَزِيزِ شِرِّشَ وَالْعَيْدِ
 فَتَعْبُدُ إِلَهَكُمْ بِالْإِخْلَاصِ
 مُسْتَمِسِكًا بِعُرْوَةِ الْخَلَاصِ
 لِأَجْلِ ذَا ابْرَاهِيمَ بِالْحَنِيفِ
 مُلْقَبُ مَعْثَابِ شَرِيفِ
 وَلُهُ ﴿وَمَا خَلَقْتُ لِلْجِنَّةِ﴾
 الْأَيْةُ التَّعْلِيلُ جَاءَ مَنَّا
 مُبَيِّنًا لِلْحِكْمَةِ الشَّرِيعَةِ
 مِنْ خَلْقَنَا وَالْجَعْلِ لِلذُّرِيَّةِ
 أَنْ نَعْبُدَ الرَّحْمَنَ بِالْخُضُوعِ
 وَحْبَّهُ وَالسَّرُّ فِي الْمَجْمُوعِ
 وَكُلُّ عَامٍ لِمَعِ الإِشْرَاكِ
 فَلَامِرْهَ رَدَّ وَغَيْرُ زَانِي

فَمَنْ بَرَّبَنَا الْعَظِيمُ يُشْرِكُ
مُقَبَّحٌ وَذَبْحٌ لَا يُتَرَكُ
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ فِي الْقُرْآنِ أَنَّ اللَّهَ
لَا يَغْفِرُ الْإِشْرَاكَ كُنْ أَوَاهَا



قال الشارح وفق الله:

ذكر الناظم في هذا الفصل: أنَّ (ملة التوحيد نصًا) أي في الكتاب والسنّة (تنسب إلى) (إلى الحليل جدنا) إبراهيم عليه الصلاة والسلام.

(وتعرب): أي تبيّن وتُظْهر.

فشهر تلقينها بـ (ملة إبراهيم) نسبة إليه عليه الصلاة والسلام لأمرتين اثنين:

- أحدهما: أنَّ القوم الذين نزل فيهم القرآن على محمد صلى الله عليه وسلم كانوا

يتسبون إلى إبراهيم، ويدركون أنهم على إرثه.

- والآخر: أنَّ الله عزَّوجَلَ جعل إبراهيم إماماً لمن بعده من الأنبياء، وأمرهم أن

يقتدوا به؛ ذكره أبو جعفر ابن جرير في «تفسيره».

فلا جتمع هذين الأمرتين سُبَّت الملة التوحيدية إلى إبراهيم؛ مع أنها لا تختص به؛ فهي دين الأنبياء جميعاً.

وقوله: (إلى الحليل جدنا)، أي جد العرب؛ فإنَّ إبراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام هو

جَدُّ الْعَرَبِ قَاطِبَةً؛ فَالْعَرَبُ قَاطِبَةً يَرْجِعُونَ إِلَى أَبِيهِ إِسْمَاعِيلَ.
فَالْقَبَائِلُ الْعَدْنَانِيَّةُ وَالْقَحْطَانِيَّةُ كُلُّهَا يَجْمِعُهَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ
الْخَلِيلِ عَلَيْهِ الْأَصْلَاحُ وَالسَّلَامُ، وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ إِسْحَاقَ وَالزُّبَيرِ بْنِ بَكَارٍ مِنْ عُلَمَاءِ النَّسَبِ، وَهُوَ
إِخْتِيَارُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبُخَارِيِّ رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى.

وَأَشَرْتُ إِلَى ذَلِكَ بِبَيْتَيْنِ فِي «مَعَادِدِ الْأَنْسَابِ» بِقَوْلِي:

وَأَنْسُبْ جَمِيعَ الْعُرَبِ لِلذَّبِيجِ
عَدْنَانَ مَعْ قَحْطَانَ فِي الصَّحِيفِ
فَهُوَ أَبُو قَحْطَانَ فِي قَوْلِ جَلِي
دَلِيلُهُ عِنْدُ الْبُخَارِيِّ مُنْجَلِي

(فَهُوَ): يَعْنِي إِسْمَاعِيلَ.

وَ(دَلِيلُهُ): تَجِدُوهُ فِي «الْبُخَارِيِّ» فِي (بَابِ نِسْبَةِ الْيَمَنِ إِلَى إِسْمَاعِيلَ)، يَعْنِي نِسْبَةُ
الْقَبَائِلِ الْقَحْطَانِيَّةِ إِلَى إِسْمَاعِيلَ عَلَيْهِ الْأَصْلَاحُ وَالسَّلَامُ.

وَحَقِيقَةُ مِلَّةِ التَّوْحِيدِ: إِفرَادُ اللَّهِ بِالْتَّوْحِيدِ؛ كَمَا قَالَ:

(أَنْ تَلْزِمَ الْإِفْرَادَ بِالثَّمَجِيدِ

لِلَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ وَالْعِيَادِ

فَتَعْبُدُ إِلَهًا بِالْإِخْلَاصِ

مُسْتَمِسِيًّا بِعُرْوَةِ الْخَلَاصِ)

أَيْ بِالْعُرْوَةِ الَّتِي تُتَجِّيكَ.

وَ(الْإِخْلَاصِ) شَرْعًا: تَصْفِيَةُ الْقَلْبِ مِنْ إِرَادَةِ غَيْرِ اللَّهِ.

وَإِلَيْهِ أَشَرْتُ بِقَوْلِي:

إِخْلَاصُنَا لِلَّهِ صَفَّ الْقَلْبَ مِنْ إِرَادَةِ سِوَاهُ فَأَحْذَرْنَا فَطِنْ وَتَقدَّمَ أَنَّ (الْعُرْوَةِ) : اسْمُ لِمَا يُسْتَمْسِكُ وَيُتَعلَّقُ بِهِ .

و(عُرْوَةُ الْخَلَاصِ) هي العُرْوَةُ الْوُثْقَى؛ يعني العُرْوَةُ الْقَوِيَّةُ.

ولأجل هذا الْقُبَّ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ الْأَصْلَاحُ وَالسَّلَامُ بِاسْمِ (الْحَنِيفِ)؛ لِكُمالِ إِقبالِهِ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَمَيْلَهُ عَمَّا سِوَاهُ .

ف(الْعُرْوَةُ الْوُثْقَى) الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا إِبْرَاهِيمُ وَنُسِبَتْ إِلَيْهَا مِلْتَهُ: هِيَ إِقبالِهِ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَمَيْلَهُ عَمَّا سِوَاهُ؛ كَمَا تَقدَّمَ بِيَانِهِ .

﴿٥٦﴾ ثُمَّ أَورَدَ الْأَسْتِدْلَالَ بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونَ﴾ [الذَّارِيَاتِ] بِيَانًا لِحَقِيقَةِ هَذِهِ الْمِلَّةِ؛ أَنَّهَا تَدْعُ إِلَى إِفْرَادِ اللَّهِ بِالْعِبَادَةِ .

وَهَذَا الإِيْرَادُ لِلْآيَةِ الْمَذَكُورَةِ عَلَى هَذَا النَّمَطِ يُسَمَّى (اقْتِبَاسًا)؛ وَإِلَى ذَلِكَ أَشَارَ الْأَخْضَرِيُّ فِي «الْجُوهرِ الْمَكْنُونِ» بِقَوْلِهِ: قُرَآنًا أَوْ حَدِيثَ سَيِّدِ الْأَنَامِ وَالْاقْتِبَاسُ أَنْ يُضَمَّنَ الْكَلَامُ وَقَوْلُهُ: (الْآيَةُ)؛ يَعْنِي إِلَى تَمَامِ الْآيَةِ .

وَقَوْلُهُ: (الْتَّعْلِيلُ جَاءَ مَنَا)؛ يَعْنِي فِي قَوْلِهِ: ﴿لِيَعْبُدُونَ﴾ [الذَّارِيَاتِ: ٥٦]؛ فَإِنَّ الَّامَ فِيهَا لِلتَّعْلِيلِ .

فَامْتَنََ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِخَلْقِهِمْ لِعِلَّةِ عَظِيمَةٍ؛ وَهِيَ عِبَادَتُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى؛ فَهِيَ الْحِكْمَةُ الشَّرِيعَةُ الَّتِي لَأَجَلَهَا خُلُقُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ، وَبِهَا يَشْرُفُ الْعَبْدُ وَيُرْقَى؛ فَإِنَّ شَرَفَ الْعَبْدِ بِقِيَامِهِ بِعِبَادَةِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى .

فَمَنْ كَمِلَ قَدْرُهُ فِي الْعِبَادَةِ؛ كَمِلَ قَدْرُهُ عِنْدَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

قال القاضي عياض اليحصبي:

وَمِمَّا زَادَنِي شَرَفًا وَتَيَّهَا
وَكِدْتُ بِأَخْمُصِي أَطْأَلُ الشَّرِيَا
وَأَنْ صَيَّرْتَ أَحْمَدَ لِي نَبِيَا
دُخُولِي تَحْتَ قَوْلِكَ (يَا عِبَادِي)

فِيمِ مَفَاخِرِ الْعَبْدِ: أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

ثُمَّ بَيْنَ حَقِيقَةِ الْعِبَادَةِ بِقَوْلِهِ:

(أَنْ نَعْبُدَ الرَّحْمَنَ بِالْخُصُوصِ)

وَحُبُّهُ وَالسُّرُورُ فِي الْمَجْمُوعِ

فِي عِبَادَةِ اللَّهِ تَجْمِعُ الْحُبُّ وَالْخُصُوصِ.

وَتَقَدَّمَ أَنَّ (الْعِبَادَةِ) شَرْعًا هِيَ اتِّبَاعُ خُطَابِ الشَّرْعِ الْمُقْتَرِنِ بِالْحُبُّ وَالْخُصُوصِ.

ثُمَّ قَالَ:

(وَكُلُّ عَامِلٍ مَعَ الْإِشْرَاكِ)

فَأَمْرُهُ رَدٌّ وَغَيْرُ زَايِ

أي أَنَّ كُلَّ عَامِلٍ يَعْمَلُ عَمَلاً يُخَالِطُهُ الشَّرْكُ فَأَمْرُهُ (رَدٌّ)؛ يَعْنِي مَرْدُودٌ عَلَيْهِ، كَمَا في «الصَّحِيفَتَانِ» مِنْ حَدِيثِ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الزُّهْرِيِّ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلاً لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا؛ فَهُوَ رَدٌّ»، وَالْفَظْلُ لِمُسْلِمٍ.

وَقَوْلُهُ: (وَغَيْرُ زَايِ)، يَعْنِي غَيْرُ مَقْبُولٍ؛ لَأَنَّ الزَّكَاءَ هُوَ النُّمُوُّ وَالْأَرْفَاعُ وَالْقَبُولُ، فَلَا

ثواب له؛ كما قال تعالى: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لِيَحْبَطَ عَمَلَكَ﴾ [الزمر: ٦٥]؛ أي يسقط ويرد عليك ولا يحسب لك.

ثم قال:

(فَمَنْ بِرَبِّنَا الْعَظِيمِ يُشْرِكُ
مُقَبِّحَ وَذَنْبَهُ لَا يُتَرَكُ
وَالْحَسْنَاتُ مُفِي الْقُرْآنِ أَنَّ اللَّهَ
لَا يَغْفِرُ إِلَّا شَرَكَ كُلُّنَا هَا)

فمن أشرك بالله عزوجل فإن حاله قبيحة؛ لما في ذلك من إساءة الأدب مع الربوبية، والإخلال بحق الألوهية. فإن الله عزوجل هو المالك الخالق الرازق المتصرّف المدبر، وهو المستحق للتاليه بالحب والتعظيم.

فالموقع للشرك واقع في حال قبيحة؛^(١) وأي قبح أعظم من هذا القبح، أن يخلقك الله سبحانه وتعالى وينعم عليك، ثم تقع في الشرك به!

ثم قال: (وَذَنْبُهُ لَا يُتَرَكُ)؛ يعني لا يترك ولا يسامح فيه؛ فالشرك لا يغفره الله عزوجل، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشَرِّكَ بِهِ، وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنِ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨].

والشرك الذي لا يغفره الله عزوجل هو الشرك كُلُّه، صغيره وكبيره. فالشرك الأصغر والأكبر غير مغفورين؛ لأن قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشَرِّكَ بِهِ﴾ [النساء: ٤٨] يؤول المصدر إليها إلى: (شركا)، ويسألك تقديراً في الكلام: (إن الله لا يغفر شرگا به)؛ فيكون

(١) في هذا الموضع وقع قطع يسير في التسجيل، وتم استدراؤه من شرح آخر للكتاب.

نَكْرَةً فِي سِيَاقِ نَفْيٍ، وَالنَّكْرَةُ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ تُفِيدُ الْعُمُومَ.

فَالشَّرِكُ - الْأَكْبَرُ وَالْأَصْغَرُ - لَا يُغْفَرُ أَبَدًا.

- وَصَاحِبُ الشَّرِكِ الْأَكْبَرِ: مَالُهُ النَّارُ، خَالِدًا مُخْلَدًا فِيهَا.
- وَأَمَّا الْأَصْغَرُ: فَإِنَّهُ لَا يُغْفَرُ شِرُّكُهُ، وَيُجْعَلُ فِي مِيزَانِ سَيِّئَاتِهِ، فَإِنْ رَجَحَتِ الْحَسَنَاتُ بِهَا أَدْخِلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ، وَإِنْ لَمْ تَرْجَحْ الْحَسَنَاتُ أُدْخِلَ النَّارَ ثُمَّ عُوْقِبَ عَلَى ذَلِكَ، ثُمَّ أَدْخِلَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ الْجَنَّةَ.

وَقُولُهُ: (وَالْحُكْمُ فِي الْقُرْآنِ أَنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ إِلَيْهِ إِشْرَاكَ) إِشَارَةً لِذَلِكَ.

ثُمَّ قُولُهُ: (كُنْ أَوَّاهَا) تَتْمِيمٌ.

وَالْمَعْنَى: الْأَمْرُ بِأَنْ يَكُونَ الْعَبْدُ أَوَّاهًا؛ أَيْ رَجَاعًا إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ بِمَا يُحِبُّهُ وَيُرْضِاهُ.



قال المصنف وفق الله:

القاعدة الأولى

إِنَّ الَّذِينَ كَانُوا فِيْهِمْ أَحْمَدُ
هُمْ أَيْقُنُوا بِاللَّهِ رَبِّا يُوجَدُ
فَعِنْدَهُمْ مَا غَيْرُهُ خَلَقُ
لَهُ الْأُمُورُ وَحْدَهُ الرَّازَافُ
وَإِنْ تَكُنْ مُنَاشِدًا فِي جَمْعِهِمْ
وَسَائِلًا لِإِنْسِهِمْ وَجِنِّهِمْ
مَنْ أَتْقَنَ الْأَكْوَانَ فِي اتْسَاقٍ
وَأَطْعَمَ الْمَكْنُونَ فِي الْأَعْمَاقِ
قَالُوا جَمِيعًا دُونَمَا اخْتِلَافٍ
اللَّهُ رَبُّ الْحَيٍّ وَالْأَسْلَافِ
لَكِنَّهُمْ لَمْ يَذْخُلُوا الإِسْلَامًا
بِقَوْلِهِمْ وَلَا غَدَوْا حَرَامًا



قال الشارح وفق الله:

بَيْنَ النَّاظِمِ فِي هَذِهِ الْقَاعِدَةِ: أَنَّ مَنْ بُعِثَ فِيهِمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانُوا يُقْرُونَ

بِرُّوبِيَّةِ اللهِ عَزَّوجَلَّ، وأشار إليه بِاسْمِهِ الْآخَرِ (أَحْمَدُ)؛ فَإِنَّ (أَحْمَدَ) مِنْ أَسْمَاءِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

فَكَانَ أُولَئِكَ الَّذِينَ بُعِثَتْ فِيهِمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُقْرَرُونَ بِالرُّبُوبِيَّةِ، فَيُعْتَقِدُونَ أَنَّ اللهَ هُوَ الْخَالِقُ الرَّازِقُ الْمُدَبِّرُ؛ فَالْأَمْرُ كَمَا قَالَ:

(فَعِنْدَهُمْ مَا غَيْرُهُ خَلَقُ
لَهُ الْأُمُورُ وَحْدَهُ الرَّازِقُ)

وَهَذَا الْأَمْرُ أَوْجَبَ فِي نُفُوسِهِمِ الْإِقْرَارَ بِرُّوبِيَّةِ اللهِ عَزَّوجَلَّ، كَمَا قَالَ النَّاظِمُ:

(وَإِنْ تَكُنْ مُنَاشِدًا فِي جَمِيعِهِمْ

وَسَائِلًا لِإِنْسَانِهِمْ وَجِنِّهِمْ
مَنْ أَتَقَنَ الْأَكْوَانَ فِي اتِّسَاقِ
وَأَطْعَمَ الْمَكْنُونَ فِي الْأَعْمَاقِ)

فَلَوْ بَادَرَتْهُمْ بِالسُّؤَالِ عَمَّنْ خَلَقَ الْجِنَّ وَالْإِنْسَنَ (وَأَطْعَمَ الْمَكْنُونَ) يَعْنِي الْمَخْفِيِّ (فِي الْأَعْمَاقِ) كَانَ جَوَابُهُمْ كَمَا قَالَ:

(قَالُوا جَمِيعًا دُونَمَا اخْتِلَافٍ

اللهُ رَبُّ الْحَيِّ وَالْأَسْلَافِ)

أَيْ رَبُّ الْأَحْيَاءِ الْمَوْجُودِينَ، وَرَبُّ الْأَسْلَافِ الْمَاضِينَ؛ فَهُمْ مُقْرُرُونَ بِأَفْعَالِ الرُّبُوبِيَّةِ أَنَّهَا اللهُ عَزَّوجَلَّ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَلَمْ يَسْأَلْهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ هُنَّ أَنْجَلٌ﴾ [لقمان: ٢٥]، فَهُمْ مُقْرُرُونَ بِرُّوبِيَّةِ اللهِ عَزَّوجَلَّ بِأَفْعَالِهِ فِي خَلْقِهِ وَرِزْقِهِ وَمِلْكِهِ وَتَدْبِيرِهِ؛

لظهور شواهدِها، وَقُوَّة سلطانِها، وهِيمَنَتها على الخلق.

فِيَانَ الْعَبْد إِذَا قَلْبَ نَاظِرِيهِ فِي مَلْكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ بَادَرْتُهُ شَوَاهِدُ الرُّبُوبِيَّةِ
مُخْضِعَةً قَلْبَهُ، مُلْجِمَةً سُلْطَانَهُ، مُوْقَعَةً نَفْسَهُ فِي الإِقْرَارِ قَطْعًا أَنَّ هَذَا الْكَوْنَ لَهُ مُكَوْنٌ،
وَأَنَّ هَذَا الْخَلْقَ لَهُ خَالِقٌ.

كما قال الشاعر:

تَأَمَّلُ فِي نَبَاتِ الْأَرْضِ وَانْظُرْ	إِلَى آثَارِ مَا صَنَعَ الْمَلِيلُ
عُيُونُ مِنْ لُجَنْ لَجَنْ شَاهِصَاتُ	بِأَحْدَاقِ هِيَ الْذَّهَبُ السَّبِيلُ
عَلَى كُتُبِ الزَّبَرِ جَدِ شَاهِدَاتُ	بِأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ لَهُ شَرِيكُ

فَكِيفَمَا نَظَرَ الْمَرءُ فِي مَلْكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَقَرَّ قَطْعًا بِأَنَّ هَذَا الْكَوْنَ لَهُ خَالِقٌ
هُوَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، فَيُورِثُهُ ذَلِكُ الإِقْرَارُ فِي الرُّبُوبِيَّةِ، وَالْمُنَازِعُ فِي ذَلِكَ قَدِيمًا وَهُدِيَّا
قَلِيلٌ.

وَهُوَ الإِقْرَارُ فِي الرُّبُوبِيَّةِ لَا يُوجِبُ دُخُولَ صَاحِبِهِ الْمُؤْرِّ بِهِ فِي الإِسْلَامِ، وَلَا تَحْصُلُ لَهُ
حُرْمَةُ الدَّمِ وَالْمَالِ وَالْعِرْضِ، كَمَا قَالَ:

(لَكِنَّهُمْ لَمْ يَذْخُلُوا إِلِّيْسَلَامًا)

بِقَوْلِهِمْ وَلَا غَدَوْا حَرَاماً

أَيْ لَمْ يَكُونُوا مُسْلِمِينَ بِالْإِقْرَارِ بِالرُّبُوبِيَّةِ، وَلَا صَارُوا مِمَّنْ يَحْرُمُ دُمُّهُ وَمَالُهُ وَعِرْضُهُ؛
فَإِقْرَارُهُمْ بِالرُّبُوبِيَّةِ لَمْ يَكُنْ كافِيًّا فِي حِصُولِ اسْمِ (الإِسْلَامِ) لَهُمْ، وَلَا مُوجِبًا لِلْحُرْمَةِ
لَهُمْ.

وهذا الإقرار الذي يُذكَر للمشركين إقرارٌ ناقصٌ غير كامل؛ فليس مُساوِيًّا لإقرار المؤمنين؛ فإنَّ إقرار المشركين بالربوبية يُفارق إقرار المُوحَّدين من جهتين:

* إدعاهما: أنَّ إقرار المؤمنين كُلُّيًّا عامًّا، لا يَتَخَلَّف عنـه فردٌ من الأفراد المُنـدرـجـةـ في توحيد الربوبـيـةـ.

* والجهة الثانية: أنَّ إقرار المؤمنين المُوحَّدين بالربوبية حالٍ من الاعتقاد المُخالف للحقِّ. وأمَّا إقرار المشركين بالربوبية ففيه ما يُخالف الاعتقاد الصَّحيحَ.

فبين الطائفتين بُونٌ شاسعٌ في الإقرار؛ فهُم يشتركون في وجود الإقرار، لكنَّهم يُفتقرُون في حقيقة ما لِكُلِّـ.

وِجدان أصل الإقرار عند المشركين في الربوبية كافٍ في صحة نسبة هذا الأمر إليهم؛ ولذلك جعله مصنف الأصل القاعدة الأولى.



قال المصنف وقت الله:

القاعدة الثانية

وَمِنْ مَقَالِهِمْ لِأَجْلِ الْقُرْبَةِ
شَفَاعَةٌ تَوَجَّهُ وَفِي الْإِرْبَةِ
لِيَحْصُلَ الْإِدْرَاكُ لِلْمَرَاتِبِ
وَالدَّفْعُ لِلْأَضْرَارِ وَالْمَعَابِ
وَقَدْ أَتَى فِي وَحْيِنَا الْقُرْآنِ
شَفَاعَةً حُدِّثَ مَعَ الْبُرْهَانِ
بِأَنَّهَا أَوْعَانٍ مِنْهَا الْمَنْفِي
وَمُثْبَتٌ مِنْهَا بِغَيْرِ حَرْفٍ
فَالْأَوَّلُ الْمَنْفِي عَنِ الْكُفَّارِ
الْخَالِدِينَ أَبْدَى فِي الثَّارِ
وَالْمُثْبَتُ اللَّهُ بِهِ تَفَضَّلًا
عَلَى مُشَفَّعٍ وَمَشْفُوعٍ تَلَاءِ
بِشَرْطِهِ الَّذِي أَتَى صَرِيحًا
عَنْ رَبِّنَا حَتَّى بَدَا فَصِيحًا



قال الشارح وفق الله:

ذَكَرَ النَّاظِمُ فِي الْقَاعِدَةِ الثَّانِيَةِ: أَنَّ الْمُشْرِكِينَ الْأَوَّلِينَ زَعَمُوا أَنَّهُمْ اتَّخَذُوا شُرُكَاءَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لِأَجْلِ أَمْرِيْنِ:

- أحدهما: تحصيل القرابة.
- الآخر: تحصيل الشفاعة.

وهذا معنى قوله:

(وَمِنْ مَقَاهِمِ الْأَجْلِ الْقُرْبَةِ)

شفاعةٌ تَوَجَّهُ وَإِلَيْهَا

يعني في حاجاتِهم؛ فَهُمْ يَقْصُدُونَ بِذَلِكَ رِفْعَةَ الدَّرَجَاتِ، وَدَفْعَ المَضَرَّاتِ، بِمَا يَنْالُونَ مِنَ الْقُرْبَةِ وَالشَّفَاعَةِ، كَمَا قَالَ:

(لِيَحْصُلَ الْإِدْرَاكُ لِلْمَرَاتِبِ)

وَالَّذِيْفُ لِلأَذْرَارِ وَالْمَعَابِ

فَمَتَى فَازُوا بِالْقُرْبَةِ وَالشَّفَاعَةِ حَصَلَتْ لَهُمُ الْمَرَاتِبُ الرَّفِيعَةُ، وَاندفَعَتْ عَنْهُمُ الْمَعَابِ الْوَخِيمَةُ، فِي ظُنُونِهِمُ الْفَاسِدَةِ.

ثُمَّ بَيَّنَ اللَّهُ ذَكَرَ فِي الْقُرْآنِ: أَنَّ الشَّفَاعَةَ عَلَى نَوْعَيْنِ:

- أحدهما: الشفاعة المثبتة.
- الآخر: الشفاعة الممنوعة.

وَالشَّفَاعَةُ الْمُثَبَّتَةُ هِيَ الشَّفَاعَةُ الْمُسْتَمْلَةُ عَلَى إِذْنِ اللَّهِ وَرِضاَهُ.

والشّفاعة المَنْفَيَّة هي الشّفاعة الْخَالِيَّة من إِذْنِ اللهِ وِرِضاهُ.

وهذا معنى قول النَّاظِمِ:

(بِشَرِطِهِ الَّذِي أَتَى صَرِيحًا

عَنْ رَبِّنَا حَتَّى بَدَا فَصِيحًا)

يعني في قوله تعالى: ﴿ وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَاوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيرْضَى ﴾ [النَّجْم] . ٦٦

وَحُذِفَ مُتَعَلِّقُ الفِعْلِ ﴿ وَيرْضَى ﴾ لِيُعُمَّ، فَإِنَّهُ يجمع رِضاهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عن الشَّافِعِ، وَرِضاهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عن المشفوع له.

و(الشّفاعة المَنْفَيَّة) مِنْ أَفْرَادِهَا: الشّفاعة لِلْكُفَّارِ؛ فَإِنَّ الشّفاعة مَنْفَيَّةٌ عَنْهُمْ؛ كما قال تعالى: ﴿ فَمَا نَفْعَمُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّيْفِينَ ﴾ [المدّثُر] . ٤٨

ثُمَّ أشار إلى ذِينَكَ النَّوَعَيْنَ بِقولِهِ:

(فَالْأَوَّلُ الْمَنْفِي عَنِ الْكُفَّارِ

الْخَالِدِينَ أَبْدَأَ فِي الثَّارِ

وَالْمُثْبَتُ اللَّهُ بِهِ تَفَضَّلَ

عَلَى مُشَفِّعٍ وَمَشْفُوعٍ تَلَّا

(بِشَرِطِهِ الَّذِي أَتَى صَرِيحًا

عَنْ رَبِّنَا حَتَّى بَدَا فَصِيحًا)

وَحْقِيقَة (الشّفاعة الشَّرِيعَيَّة): أَنَّهَا سُؤَالُ الشَّافِعِ اللَّهُ حُصُولَ نَفْعٍ لِلمُشفوع له.

والنفع الذي يكون له نوعان:

- أحدهما: جلب خير.

- الآخر: دفع ضر.

فالشفاعة يرجى منها حصول هذا وهذا؛ فيُشفع للعبد رجاءً أن يحصل له خير، ويوشفع له رجاء دفع ما يلحقه من الضر.

ومسألة الشفاعة مسألة عظيمة، مردّها إلى ما جاء في الوحي؛ لأنّها خبر عن غيب، فليس لأحد أن يبتدرّ فيها قولًا بما يكون منها عند الله عزّوجلّ في الآخرة إلاّ بما جاء في القرآن والسنة، وهما وافيان في بيان مسائلها.



قال المصنف وقت الله:

القاعدة الثالثة

وَاحْتَلَفُوا فِي دِينِهِمْ مَنْ عَبَدَا
كَوَاكِبًا وَمِنْهُمْ مَنْ قَصَدَا
عِبَادَةَ الْأَشْجَارِ وَالْأَحْجَارِ
أَوِ النَّبِيِّينَ مَعَ الْأَخْيَارِ
وَسَاجِدُ لِلشَّمْسِ أَوْ لِلْقَمَرِ
أَوْ نَجْمَةَ رَجَاءَ دَفْعَ الضَّرِّ
وَغَيْرُهُمْ فِي رُمْرَةِ الْأَنْوَافِ
مُعَظَّمٌ لِلرُّوحِ وَالْأَمْلَائِ
فَلَمْ يُفْرِّقْ بَيْنَهُمْ تَبَيَّنَا
وَقَاتَلَ الْأَشْرَارَ لَمَّا بَيَّنَا



قال الشارح وقت الله:

ذكر الناظم في هذه القاعدة الثالثة: أن حال المشركين عندبعثة النبي ﷺ وسلام في أديانهم كانت مختلفة؛ فمنهم من كان يعبد الكواكب، ومنهم من كان يعبد الأشجار والأحجار، ومنهم من كان يعبد النبيين والصالحين، ومنهم من كان يعبد الشمس

والقمر والنجوم. فأدیانهم متعددة.

وجملة معبداتهم ترجع إلى نوعين:

- أحدهما: معبدات سماويةٌ سوى الله؛ كالملائكة، والشمس، والقمر، والنجوم.
- الآخر: معبدات أرضيةٌ؛ كالآصنام، والأحجار، والأشجار.

وقد ذكر أبو العباس ابن تيمية رحمه الله تعالى: أنَّ أول شركٍ متعلقٍ بالمعبدات السماوية هو شرك قوم إبراهيم عليه الصلاة والسلام، وأنَّ أول شركٍ متعلقٍ بالمعبدات الأرضية هو شرك قوم نوح.

فقوم إبراهيم عذمو الأفلاك والأجرام السماوية، فوقعوا في معبدات سماويةٌ سوى الله عزوجل أشركوا بها.

وقوم نوح عليه الصلاة والسلام عذمو رجلاً صالحين اتخذوا لهم تماثيل، ثم عبدوهم من دون الله عزوجل؛ فوقعوا في معبد أرضيٍ سوى الله سبحانه وتعالى.

ومع تعدد معبداتهم فلم يفرق النبي صلى الله عليه وسلم بينهم في التكfir؛ لأنَّ مناط الكفر هو جعل العبادة لغير الله دون نظرٍ إلى من جعلت له؛ ولو كان ملكاً مقرّباً أو نبياً مرسلاً. فلا اختلافٌ بين تلك المعبدات في تكfir أصحابها؛ لأنَّ العبادة حقُّ الله وحده، فمن جعل منها شيئاً لأحدٍ سوى الله كائناً منْ كان فقد وقع في الكفر؛ ولذلك أكفرهم النبي صلى الله عليه وسلم وقاتلهم، كما قال الناظم:

(فَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَهُمْ نَيْتَا

(وَقَاتَلَ الْأَشْرَارَ لَمَّا أَبَيَنَا)

و(**الأشْرَارُ**)؛ يعني أهل الشرك؛ لأنَّ الشرك أعظمُ الشَّرِّ. فشَرُّ الشَّرِّ: الشرك، وخبر الخير: التَّوْحِيد.

وقوله: (**فِي زُمْرَةِ الْأَنْوَاكِ**)؛ الأنواك: جَمْعُ (أَنْوَكٍ)، وهو الأحمق.

وأعظم الحُمُق: جَعْلُ شَيْءٍ مِّنْ غَيْرِ اللَّهِ لِغَيْرِهِ.

فإِذَا كَانَ الْمَرْءُ مِنَ الْخَلْقِ إِذَا جَعَلَ شَيْئًا لِأَحَدٍ مِّنَ الْخَلْقِ كَائِنًا لِغَيْرِهِ وُصِّفَ بِقِلَّةِ
الْعُقْلِ؛ فَإِنَّ مَنْ أَعْظَمَ الْحُمُقَ: أَنْ يَجْعَلَ الْعَبْدَ مَا لِلَّهِ لِغَيْرِهِ؛ وَلَذِكَ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ:
﴿وَمَنْ يَرْعَبُ عَنِ الْمِلَةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ [البقرة: ١٣٠]؛ يعني أصابَهُ السَّفَهُ.
ف(**السَّفِيهِ**) حَقًّا هُوَ مَنْ يَجْعَلُ حَقًّا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لِأَحَدٍ مِّنَ الْخَلْقِ.



قال المصنف وفق الله:

القاعدة الرابعة

الشّرُكُ فِي الْأَعْصَارِ ذِي الْآخِيرَةِ
 أَصْحَابُهُ ذَلُّوا أُولَى الْجَرِيَّةِ
 لِأَنَّهُمْ فِي كُلِّ شِرْكٍ سَبَقُوا
 أَصْرَابُهُمْ فَغَيْرُهُمْ مُسْتَبْقُ
 فَالْأَوَّلُونَ مُشْرِكُونَ فِي الرَّخَاءِ
 وَهُؤُلَاءِ شِرْكُهُمْ بِلَا ارْتِخَا



قال الشارح وفق الله:

ذكر الناظم - وفقه الله - في هذه القاعدة الرابعة: الفرق بين شرك المتقدمين وشرك المتأخرین؛ فإن المتأخرین أربوا في الشرك على الأوّلين.

• واقتصر الناظم على ما ذكره صاحب الأصل: من أن الأوّلين كانوا يُشرِكُون في الرخاء ويُخلِصون في الشدة؛ قال الله تعالى: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلُكِ دَعَوْا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الْأَدِينَ فَلَمَّا نَجَّنَهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٥]؛ فالأولون مُشِرِكُون في الرخاء، موحّدون في الشدة.

وأما المشركون (في الأعصار ذي الآخيرة) أي الأزمنة المتأخرة (أصحابه ذلّوا أولى

الجَرِيَّة)؛ يعني أولى الفعلة القبيحة؛ لأنَّهم يُشرِّكون في الرَّخاء والشَّدَّة، فما تجري عليهم من شَدَّةٍ يَفْزَعُون فيها إلى غير الله عَزَّوجَلَّ.

وقد ذَكَر بعض مَنْ كان مُوافِقاً لأحوالهم: أَنَّه لَمَّا اضطربتْ عليهم الأمواج في البحر فَزَعوا يدعون غير الله عَزَّوجَلَّ، وينادون العَيْدَرُوس والبدويَّ وغيرهما! فلَمَّا أنجاهم الله عَزَّوجَلَّ سَمِعَ منهم مقالاتٍ عجيبةً؛ فقائلٌ منهم يقول: (رأيت العَيْدَرُوس يُسَدِّد شِراع السَّفينة)، وقائلٌ منهم يقول: (رأيت البدويَّ يأخذ بها في الأمواج المتلاطمة)! وهذا شيءٌ لم يكن عليه أهل الشرك الأوَّل.

فأهل الشرك الأوَّل كانت إذا وقعت بهم مثل هذه المُذلَّمات فزعوا إلى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، فِي خَلِصُون حال شِدَّتهم.

وأَمَّا هؤلاء: فكما قال: (وَهُؤُلَاءِ شِرْكُهُم بِلَا ارْتِخَا)؛ يعني بلا انتهاءٍ، ولا ضَعْفٍ في حال الضعف التي تلحقهم، فَهُم يَبْقَون يُشرِّكون بالله عَزَّوجَلَّ في أحوال الشَّدَّة.

❖ وذَكَر المصنُّف رَحْمَةُ الله تعالى - أعني مصنُّف الأصل - في كتاب «كَشْف الشُّبُهَات» فَرَقَ ثانِيَاً بين شِرْكَ الأوَّلين والآخرين:

وهو أَنَّ الأوَّلين كانوا يَدْعُون من دون الله عَزَّوجَلَّ الملائكة أو الأنبياء أو رِجَالاً صالحين، أو أحجاراً وأشجاراً غير عاصية.

وأَمَّا المتأخِّرون: فإنَّهم صاروا يدعون فيمَنْ يُشار إليه بالفسق والظلَم والتَّعَدُّي والجَوْر عندهم هم فَضْلاً عن النَّاس؛ فكانوا يتقرَّبون إليهم مخافةَ جَوْرِهم وظُلْمِهم وتسَلُّطِهم عليهم.

كما كان في زمن المصنف رَحْمَةُ اللهِ تَعَالَى مِنْ أَنَّاسٍ مشهورين بالفجور والسحر؛ فكان النَّاس يخافونَهُم ويذْعُونَهُم ويجعلون لهم الأموال من دون الله عَزَّوجَلَّ؛ كيوفَ وشمسان! وكان أحدهما رجلاً كفيفاً يتَّنقَّل في البلاد دون دليلٍ مُرْشِدٍ؛ يعني مِنَ الإنس، وإلاًّ فكانت شياطينُ الجنّ هي الَّتِي تأخذ بيده وتدْلُه! فكان مع فجوره وشهرته بما يخالف أمْرَ الشَّرْع يُخاف ويُهاب، ويُذْعَى من دون الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى!

فهذا فرقان من الفروق بين شرك الأولين والآخرين؛ ذكرهما المصنف في تأليفه:
أحدهما: في كتاب «القواعد الأربع»، الَّذِي هو أصل هذه المنظومة.
والآخر: في كتاب «كشف الشبهات».

ووراء ذلك فُروقٌ أخرى:

❖ فالفرق الثالث: أنَّ المتأخِّرين صاروا يذْعُون معبداتِهم من دون الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى على جهة الاستقلال.

أما الأولون: فكانوا يذْعُون أولئك من دون الله على وجه التَّبع؛ كما كانوا يقولون في تلبيةِهم: (لَيَّك لا شريك لك إلَّا شريكًا هو لك، تَمْلكه وما مَلَك)، فهو تابعُ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

❖ والفرق الرابع: أنَّ الأولين: كانوا يعتقدون أنَّ ما هُم عليه مُخالفٌ لدعوة الرُّسُل.
وأما المتأخِّرون: فيعتقدون أنَّ ما هُم عليه موافقٌ لدعوة الرُّسُل.

فكان الأولون إذا قيل لهم: قولوا: (لا إله إلَّا الله) قالوا: ﴿أَجَعَلَ الْأَلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا

لَشَّائِعَةِ عَجَابٍ ﴿٥﴾ [ص].

وَأَمَّا الْمُتَأْخِرُونَ: فَإِنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّهُم مِّنْ أَهْلٍ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) ثُمَّ يَدْعُونَ غَيْرَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى!

ذَكَرَ هَذَا الْفَرْقُ عَبْدُ اللَّطِيفِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسْنٍ رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى فِي جَوَابِهِ لَهُ.

✿ وَالْفَرْقُ الْخَامِسُ: أَنَّ الْمُتَأْخِرِينَ يَرَوْنَ أَنَّ التَّعْلُقَ بِالصَّالِحِينَ مِنْ حَقِّهِمْ، وَلَمْ يَكُنْ الْأَوَّلُونَ يَعْتَقِدوْنَ ذَلِكَ.

فَالْمُشْرِكُونَ الْمُتَأْخِرُونَ يَرَوْنَ أَنَّ مِنْ حَقِّ الرَّجُلِ الصَّالِحِ عَلَيْنَا أَنْ يَتَعَلَّقَ بِهِ الْعَبْدُ فِيمَا يَرْجُوهُ وَيُؤْمِلُهُ وَفِيمَا يَخَافُهُ وَيَرْهُبُهُ، وَلَمْ يَكُنْ الْأَوَّلُونَ عَلَى هَذَا.

✿ وَالْفَرْقُ السَّادِسُ: أَنَّ شِرْكَ الْأَوَّلِينَ جُلُّهُ فِي تَوْحِيدِ الْأَوْلَاهِيَّةِ، وَأَمَّا الْمُتَأْخِرُونَ فَشِرْكُهُمْ كَثِيرٌ؛ فِي الرُّبُوبِيَّةِ، وَالْأَوْلَاهِيَّةِ، وَالْأَسْمَاءِ وَالصَّفَاتِ.

✿ وَالْفَرْقُ السَّابِعُ: أَنَّ الْمُشْرِكِينَ كَانُوا يُعَظِّمُونَ اللَّهَ وَيُعَظِّمُونَ شَعَائِرَهُ، وَأَمَّا الْمُتَأْخِرُونَ فَلَيَسُوا كَذَلِكَ.

فَكَانَ الْأَوَّلُونَ يُعَظِّمُونَ بَيْتَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَيَعْتَقِدوْنَ أَنَّ الْكَعْبَةَ أَفْضَلُ مِنْ بَيْتِ

أَصْنَامِهِمْ، وَيُعَظِّمُ أَحْدُهُمْ الْيَمِينَ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَيُعِيْذُونَ مَنْ عَادَ بِبَيْتِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

وَأَمَّا الْمُتَأْخِرُونَ: فَإِنَّهُمْ لَا يُعَظِّمُونَ اللَّهَ وَلَا يُعَظِّمُونَ شَعَائِرَهُ؛ فَيَعْتَقِدوْنَ أَنَّ الْاعْتِكَافَ فِي الْمَشَاهِدِ عَنْ الدُّرُّوْنَ أَعْظَمُ مِنْ الْاعْتِكَافِ فِي الْمَسَاجِدِ؛ لَأَنَّهُ عَنْ الْاعْتِكَافِ فِي تِلْكَ الْمَشَاهِدِ يُوَاجِهُ رَجُلًا صَالِحًا يَعْتَقِدُ فِيهِ، وَأَمَّا الْمَسَاجِدُ: فَلَيَسْ فِيهَا ذَلِكَ الرَّجُلُ الصَّالِحُ الَّذِي يَتَوَجَّهُ إِلَيْهِ.

وتجد أحدهم يجترئ على أن يحلف بالله كاذبًا ولا يحلف بمعظمه كاذبًا؛ فيحلف بالله عزوجل مع علمه بذاته، وإذا أريد أن يحلف بمعظمه - ممن يعتقد فيه - لم يجترئ على ذلك تعظيمًا لذلك المُعَظَّم، ولم يكن المشركون الأوّلون على ذلك.

❖ **والفرق الثامن:** أن الأوّلين لم يكونوا يعتقدون في مُعَظَّميهم التَّصْرُف الْكُلِّيُّ المُسْتَقِلُ؛ ولذلك يقولون في التَّلْبِية: (تملكه وما ملك)؛ فملكه تابع لملك الله عزوجل. وأما المتأخرون: فإن سواداً عظيماً منهم يعتقدون أن لمعظميهم استقلالاً كلياً؛ حتى قال قائلهم: (إن النملة - الذرة الصغيرة - لا تدخل أرض كذا وكذا إلا بإذن من الولي الفلازي)؛ وهذا شيء لم يكن عند أهل الجاهلية الأوّلي.

❖ **والفرق التاسع:** أن المشركين الأوّلين كانوا يرجون آهتهم في قضاء حوائج الدنيا؛ كردد غائب، ووجودان مفقود.

وأما المتأخرون: فإنهم يرجون من مُعَظَّميهم قضاء حوائج الدنيا والآخرة؛ في يريدون منهم كل حاجة في الدنيا والآخرة.

وكان الأوّلون لا يرجون منهم شيئاً في الآخرة، وإنما يرجون ما في الدنيا؛ لأمور منها: أن كثيراً منهم كان يُنكربعث.

ومنها: أن منهم من كان ممن يُشَّتِّت البعث يعتقد أن له عند الله عزوجل قدرًا ومقاماً وحظوة؛ فإذا وصل إلى الله آتاه الله عزوجل ذلك.

ومنها: أنهم كانوا يعتقدون في هؤلاء أنهم وسائط؛ فهم يوصلون إلى الله عزوجل؛ وهذا الإيصال في الدنيا، وأما الآخرة: فليس فيها ملك إلا الله سبحانه وتعالى.

❖ **والفرق العاشر** (١): أنَّ المُشْرِكِينَ الْأَوَّلِينَ كَانُوا مُقْرِّينَ بِشَرْكِهِمْ، وَيُسَمُّونَ رغبتَهُمْ إِلَى مَأْلُوهَاتِهِمْ (عِبَادَةً)؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشَرَّكَنَا وَلَا إِبَاؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨]، فَأَقْرَرُوا بِشَرْكِهِمْ، وَسَمَّوْا توجُّهَهُمْ إِلَى تِلْكَ الْآلَهَةِ (عِبَادَةً) فِي آيَاتٍ عِدَّةٍ.

وَأَمَّا الْمُتَأْخِرُونَ: فَيُزَعِّمُونَ أَنَّهُمْ لَا يُشْرِكُونَ، وَيُسَمُّونَ رغبتَهُمْ إِلَى مَأْلُوهَاتِهِمْ (محبَّةً)، وَهُمْ فِي زَعْمِهِمْ كاذبون.

❖ **والفرق الحادي عشر:** أنَّ الْمُشْرِكِينَ الْأَوَّلِينَ لَهُمْ مَطَالِبٌ يَطْلُبُونَهَا مِنْ آهَتِهِمْ، وَلَهُمْ مَطَالِبٌ لَا يَطْلُبُونَهَا إِلَّا مِنْ اللَّهِ؛ تَعْظِيمًا لِلَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، فَيَجْعَلُونَ الْأَعْلَى مَطْلُوبًا مِنَ اللَّهِ.

وَأَمَّا الْمُتَأْخِرُونَ: فَيَجْعَلُونَ الْمَطَالِبَ الْعَظِيمَ مِنْ مَأْلُوهَاتِهِمْ، فَلَا يَطْلُبُونَهَا مِنَ اللَّهِ، وَلَكِنْ يَطْلُبُونَهَا مِنْ مُعَظَّمِهِمْ.

❖ **والفرق الثاني عشر:** أَنَّ فِي مُتَأْخِرِي الْمُشْرِكِينَ مَنْ زَعَمَ أَنَّ اللَّهَ يَتَجَلَّ فِي صُورِ مَعْبُودَاتِهِ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ، فَهُوَ يَعْبُدُهُمْ لَأَنَّ اللَّهَ يَتَجَلَّ فِيهِمْ! وَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ الْأَوَّلِينَ يَعْتَقِدُ أَنَّ اللَّهَ يَتَجَلَّ فِي صُورَةِ غَيْرِهِ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ.

ذَكْرُ الْفَرَقَيْنِ الْأَخِيرَتِينِ ابْنِ تِيمِيَّةَ الْحَفِيدِ.



(١) هَذَا الْفَرْقُ وَمَا بَعْدُهُ الْحِقُّ مِنْ شَرِحِ مَتَّاَخِرٍ لِمَتَنِ «القواعد الأربع».

قال المصنف وقت الله:

الخاتمة

فَأَدْرَكَنَ هَذِهِ الْقَوَاعِدَ
 لِتَعْلَمَ الْعُلُومَ وَالْفَوَائِدَ
 مَعْ دَغْوَةِ بِالْخَيْرِ لِلْإِمَامِ
 تَعْدَادَ هَاطِلِ مِنَ الْغَمَامِ
 أَكْمَلْتُهُ سَبِيلَةَ الْمُطَيَّبَةِ
 حَالَ اشْتِغَالِيِّ بِالْعُلُومِ الْطَيِّبَةِ
 وَمَا بَرِحْتُ نَظِمَهَا مُنْقَحًا
 حَتَّىٰ تَبَدَّىٰ حُسْنُهَا مُرَجَّحًا
 فَالْحَمْدُ لِللهِ عَلَى الإِتْمَامِ
 مَا شَعَّتِ الأَضْوَاءُ فِي الظَّلَامِ



قال الشارح وقت الله:

ذكر الناظم في هذه (**الخاتمة**) حثا على إدراك هذه القواعد؛ ليغنم الطالب (**العلوم** و**الفوائد**)؛ لأن معرفة القواعد تُعين على ضبط العلوم.
 فالعلم لا مُنتهى له، ومن أحاط بقواعد علمًاً أمكنه أن يعي أحكام فروعه وتواظله،

وإلى ذلك أشار شيخنا ابن عثيمين رَحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي قَوْلِهِ:

وَبَعْدَ فَالْعِلْمِ بُحُورُ زَانِرَةٍ
لَنْ يَلْغُ الْكَادِحُ فِيهِ آخِرَةٍ
لَكِنَّ فِي أُصُولِهِ تَسْهِيلًا
لِنِيلِهِ فَاحْرِصْ تَجْذِيْلًا

فِيمَنْ أَعْظَمَ الْمَرَاقِيَ الْمُوَصِّلَةَ إِلَى الْعِلْمِ: أَنْ يَسْلُكَ الطَّالِبُ الْعُنَايَاةَ بِالْأَخْذِ بِالْقَوَاعِدِ؛
لَأَنَّهَا تَجْمِعُ لَهُ الْعِلْمَ.

تُمَّ أَوْصَى النَّاظِمُ بِالدُّعَاءِ لِلْمُصَنَّفِ الَّذِي صَنَّفَ الْأَصْلَ؛ وَهُوَ إِمامُ الدَّعْوَةِ
الإِصْلَاحِيَّةِ فِي جَزِيرَةِ الْعَرَبِ فِي الْقَرْنِ الثَّانِي عَشَرُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَابِ
الْتَّمَيِّيُّ رَحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى (تَعْدَادُ هَاطِلٍ مِنَ الْغَمَامِ)؛ يَعْنِي تَعْدَادُ مَا يَهْطِلُ مِنَ الْمَطَرِ مِنْ
السَّحَابِ.

وَالْمَقْصُودُ: أَنْ يَدْعُو لَهُ الْإِنْسَانُ دُعَاءً كَثِيرًا؛ لِمَا لَهُ رَحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الْفَضْلِ.

وَكَانَ الْعَارِفُونَ بِمَا كَانَ عَلَيْهِ النَّاسُ قَبْلَ يَشَهُدُونَ هَذَا الْفَضْلَ لَهُ؛ فَإِنَّهُمْ كَانُوا يَعْرِفُونَ
أَنَّ النَّاسَ فِي (الْجُجَيْلَةِ) يَذْهَبُونَ إِلَى قَبْرِ زَيْدَ بْنِ الْخَطَّابِ وَيَدْعُونَهُ، وَكَانُوا يَرَوْنَ النِّسَاءَ
يَذْهَبُنَّ فِي (مَنْفُوْحَةِ) إِلَى نَخْلَةٍ عَظِيمَةٍ يَرْجُونَ مِنْهَا حَصْوَلَ الزَّوَاجِ وَالْوَلَدِ.

فَلَمَّا عَرَفُوا مَا كَانَ عَنْهُمْ مِنَ الشُّرُكِ وَعَرَفُوا مَا دَعَاهُمْ إِلَيْهِ مِنَ التَّوْحِيدِ؛ عَرَفُوا فَضْلَ
هَذَا الرَّجُلِ، وَهُمْ لَا يَعْرِفُونَ مِنْ فَضْلِ هَذَا الرَّجُلِ إِلَّا أَنَّهُ أَرْشَدَهُمْ إِلَى اللَّهِ.

فَلَمَّا أَرْشَدَهُمْ إِلَى اللَّهِ بِمَا بَيْنَ لَهُمْ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنْنَةِ صَارَ عَنْهُمْ هَادِيًّا مُرْشِدًا، لَا
أَنَّهُ مُسْتَقِلٌ بِالْتَّبَعِ فِي نَفْسِهِ.

وَلَهُذَا؛ لَمَّا وَصَلَ بَعْضُ أَصْحَابِهِ إِلَى بَعْضِ أَطْرَافِ الْبَلَادِ الْيَمَانِيَّةِ قَالَ لَهُ رَجُلٌ مِنْ

علمائهم: إنكم إنما تبعون هذا الرجل لأجل ذاته. فقال: إنما نتبعه لأجل ما بين لنا من الكتاب والسنة، وإنني أشهدك أنَّ محمدَ بن عبد الوهابَ لو قامَ مِنْ قَبْرِه فأنزلَنا أن نترك ما نحن عليه الآن لم نُطِعْه؛ لأنَّا عرفنا به القرآن والسنة، فلما وصلنا إلى القرآن والسنة لم نَحْتَجْ إلى اتّباعِه في كُلِّ ما يقول، فإذا تَبَيَّنَ لنا أنَّ قوله هو خلاف الكتاب والسنة تركنا قوله، وأخذنا بما فهمنَا من الكتاب والسنة.

ولهذا، كان مَنْ مضى رَحْمَةُ اللهِ تعالى يَعْرِفُونَ قَدْرَه.

وفي بلاد نجد وغيرها أوقافٌ عليه رَحْمَةُ اللهِ تعالى، ووصايا بالأضاحي.

وكان بعض الصالحين يكتب في وصيته أن يطبع من كُتب هذا الرجل، ويُقسَّم الآلافُ بعد موته؛ ابتغاءَ نشر دعوته.

فأحد الصالحين قبل سنين عدداً أَمْرَ بَأْنَ يُطبَّعَ من كتاب «ثلاثة الأصول» عشرة آلاف نسخة، وأنْ تُوزَّعَ على المسلمين؛ لمعرفته بقدر ما فيها من العلم النافع؛ لأنَّ فيها أسئلة القبر الثلاثة: من ربِّك، ومعرفة النبي ﷺ، ومعرفة دين الإسلام.

ولا يختصُّ هذا به؛ بل كُلُّ داعٍ إلى الخير والهُدُى والتَّوْحِيد والسُّنَّة ينبعي أنَّ يعرِف الناسَ حَقَّه إذا أرشدهم وهداهم إلى خلاف ما كانوا عليه من الضلاله.

فإذا أرشدهم إلى الحقّ بعد الضلاله وإلى الهدى والنور كان من حَقَّه عليهم أن يحفظوا حَقَّه بالدعاء والإحسان إليه.

ثمَّ قال: (أَكْمَلْتُهَا بِطَيْبَةِ الْمُطَيَّبَةِ)؛ يعني بالمدينة النبوية.

(حال اشتغالي بالعلوم الطيبة)؛ أي حالٍ اشتغالٍ طالباً بأخذ العلم عن علمائهم.

ثُمَّ قال: (وَمَا بَرِحْتُ نَظِمَهَا مُنَقَّحًا); أي لم أَزَلْ مُنَقَّحًا نَظِمَهَا.

(حَتَّى تَبَدَّى حُسْنُهَا مُرَجَّحًا); يعني بَدَتْ ظَاهِرَةً لِلْحُسْنِ، نافعَةً فِي نَشْرِهَا.

(فَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى الْإِتْمَامِ)

مَا شَعَّتِ الْأَضْوَاءُ فِي الظَّلَامِ

وبتمامها تَمَّ بِحَمْدِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مَقاصِدُ الْبَيَانِ لِهَذِهِ الْمَنْظُومَةِ عَلَى وَجْهِ الْإِيْجَازِ.

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمَ عَلَى عَبْدِهِ وَرَسُولِهِ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.

تَمَّ الشُّرْحُ فِي مَجْلِسِ وَاحِدٍ
لِيَلَةِ السَّبْتِ الْثَالِثِ عَشَرِ مِنْ رَبِيعِ الْآخِرِ
سَنَةِ أَرْبَعٍ وَثَلَاثِينَ وَأَرْبعمائَةٍ وَأَلْفِ
فِي جَامِعِ عُمَرِ الْخَطَابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِمَدِينَةِ الدُّوْلَةِ



فوائد

فوائد

فوائد

فوائد

فوائد